

الحد على قتيبه والثاني فخر يد من حيث منع القيد
 من اقامة الحد في رقتهم في القطع وفيه تخفيف من
 حيث اما حد ذلك له والى الثالث مثله على السيد
 والاول من المسئلة الثانية في الامنة المروجة مثله
 على السيد الثاني منها مخفف على **ترجم** الامر الى
 من يتقن الميزان في المسئلة **ترجم** ولا يحد الا لمن توفى
 المسئلة الا في كون العدة معدة من مال السيد فله
 تقويت المصلحة فيه على بقية ابيها الحق الله عن وكل **ترجم**
 الثاني كون اقامة الحد ونا لاصالة من منصب الامام الاعظم
 فكل من مقدم في ذلك على السيد لكونه لم تطل اتمه عالما
 وانما جعل ارفع اقامة الحد في الامام الاعظم دون كل
 من قدر على اقامتها من المتقلبة وتخوم دفعا لمداني
 الارض لعلته على قدر الرعية على وروى عنهم عن تقوية
 عظيم في بعضهم بعضا حصة حاملته لانهم لا يخلو
 والى رتبة تخلق الامام الاعظم او نائبه ليس له حد
 احد دون احد عاين في قدر على ان ينفذ عقوبته في
 غيره ولا عكس فانه لا يملك الامام مخصصا ولا مطلقا لا يملك
 عصيته ان يقتلوا الامام لاجل عاقبة **ترجم** وقد روي عن
 قتيل اخوه يقتل فانه من جملة اهل القبول الثاني به
 يقتلوا الاخر او لا وعيه فبلغ القتل ثلاثين رجلا لو
 ان القتل كان على يد الامام ما قتل احد ايد على القاتل
 الا في **ترجم** ان السيد لا يخاف من اقامته الحد على رقيقه
 منه فولا الامام لعدم قدر عصيته العبد على قتل ماله عاقبة
 او قتل به ان يحد في ماله فانه **ترجم** ومن ذلك في الامانة
 حنيفته وانما في اجماع في اظهر روايته انه اذا اظهر بالامانة

الحق

الحق على بلان وجه لها وكذلك الامانة التي لا يعرف لها
 زوج وتقول الرهبة او وطيت بشبهة فلا يجيب عليها حد
 مع في الامانة انما حداه انما تمت مقبلة ليست بعينية ولا
 يتلحق لها في الشهة والغصب الا ان يظهر ان ذلك الحد
 مستعينة ومنه ذلك ما يظهر به من اقامتها فلا في تخفيف
 والثاني بعد **ترجم** الامر للميراث الميزان **ترجم** في عاقبة الاد
 طلب الشك في اقامة الحد ودوران الله فله تحت
 بناء العالم اكثر من دهاية كما ان اليه ثلثه رقتا **ترجم**
ترجم الا في عدم تخفيفها منها ما يوجب الحد لا قتال
 اهل وطيت وهي نامة او في علة فعلت من ذلك الوط
ترجم قد روي اليه في ان امارة لا رويها التي لها الزعم
 بن الخطاب حتى وحدوها عاملا فتا لعمير الجاضر الذي
 عنه ان هذه ما هي من اهل التهمة ثم استغفرت عن كائنها
 فتالت بالامر المومنان في اسئلة ارمي الغم وان ادرجت
 في صلاتي من ما علة على الحق في فاعير عن احكامه في
 اني احسن اليها في قتيبي من غير علة في قال لها امر ربي
 الله عنه وذلك في بك وراعة الحد انني وقد عقلت
 ذلك لم وحيي الامة الصالحة ام عبد الرحمن فقال ان
 الولد لا يتلحق الامن بالرجل والمرأة معا ان كانا من
 غايبة العقل فلا سعد لها بقة جامع في ذلك الرجل حتى
 يخرج ما هو يتلحق الى كمن ماء واحد من خصا يمس
 حبيبي عليه الصلاة والامر قالت والذي عدى الف
 ستمت بوطي الرجل لها تخم ما في هاك لخص تحت
 من البس فادرت ذلك علة عند فمروا الحد عنها
 لانه سلم لها في مطلقا فتالت لها النبي وقد رويها

د